Annals of Agric. Sci., Moshtohor **ISSN 1110-0419**
Vol. 54(3) (2016), 725–736 **http://annagricmoshj.com**

الأثار الاقتصادية للتمويل الزراعي علي الفجوة القمحية في مصر

أ.د / محمد سعيد أمين الششتاوى **أ.د / نجلاء محمد محمد والي**
أستاذ الاقتصاد الزراعى كلية الزراعة جامعة بنها **أستاذ الاقتصاد الزراعى المتفرغ كلية الزراعة جامعة بنها**
أ.د / السيد حسن محمد جادو **أ / إيمان رمضان محمد يونس**
أستاذ الاقتصاد الزراعى المساعد كلية الزراعة جامعة بنها **مدرس مساعد بكلية الزراعة جامعة بنها**

مقدمة:

يعتبر التمويل أحد العناصر الأساسية التي تساعد علي إحداث التنمية فى كافة القطاعات والأنشطة. وفي قطاع الزراعة لا يقتصر دور التمويل علي تنمية القطاع الزراعي فقط بل يساهم ايضا في تنمية المجتمع وبالتالي رفع مستوى معيشة السكان، ولا تفى المدخرات الريفية في تمويل المشروعات الزراعية والاستثمارية وذلك يرجع الى خصائص القطاع الزراعى. وتتنوع المؤسسات التمويلية المختلفة والتي منها البنوك التجارية والزراعية والإسلامية وصندوق البريد والصندوق الإجتماعى للتنمية وصندوق التنمية المحلية، والبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي والذي له ميزة الانتشار الجغرافي داخل الريف المصري وبالتالى يقوم بدور هام فى تنمية الإنتاج الزراعى، وهو البنك المتخصص في الإقراض الزراعى حيث يقوم بإقراض الزراع والقيام بالعمليات المصرفية ونشر الوعى الإدخارى المحلى وقبول الودائع والمدخرات من المتعاملين ومن الجمعيات التعاونية وأعضائها من أجل التنمية الإقتصادية الزراعية .

ورغم أهمية قطاع الزراعة، إلا أن مساهمته في الناتج المحلى الاجمالى محدودة مقارنة بباقي القطاعات ، حيث انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلى الاجمالى من نحو ١٩% عام ١٩٨٢/١٩٨١ إلى نحو ١٣,٤% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦. ثم الي نحو ١٤,٦ % عام ٢٠١٤ ويرجع البعض انخفاض مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى إلى المشاكل التي يعاني منها قطاع الزراعة، وأهم تلك المشاكل هي مشاكل محدودية التمويل الموجهة لهذا القطاع. كما يتسم القطاع الزراعي بتواضع الاستثمارات الموجهة إليه وهو ما يعد تحدياً يواجه القطاع الزراعي ويقف عائقاً في وجه تطوره على الرغم من أهمية القطاع الزراعي وقدرته على خلق فرص العمل. حيث تعتمد عملية تنمية وتطوير القطاع الزراعي على حجم ما يتوافر من الاستثمارات ورؤوس الأموال الممثلة في مصادر التمويل المختلفة والموجهة لهذا القطاع. وتنقسم المصادر التمويلية والاستثمارية لقطاع الزراعة إلى التمويل الذاتي من المزارعين، والاستثمارات المحلية والأجنبية. وتهدف السياسة الزراعية إلى تنمية القطاع الزراعي عن طريق التغلب على مشاكله والتي من أهمها مشكلة التمويل الزراعي.

مشكلة الدراسة:

تظهر أهمية الائتمان الزراعي في توفير التمويل اللازم لتنمية وتحديث القطاع الزراعي وتقليل الفجوة الغذائية التي وصلت الي مايزيد عن ٥٨% من احتياجات مصر الغذائية وهي القمح والذرة الشامية والزيوت النباتية واللحوم في ظل الزيادة السكانية المضطردة، حيث تعتبر مشكلة التمويل من أهم المشاكل التي تواجه الزراعة في مصر، تكمن مشكلة الدراسة في محدودية التمويل المقدم من بنك التنميه والائتمان الزراعي في تنميه الانتاج الزراعي المصري وبخاصة المقدم الي القمح كأحد المحاصيل الغذائية الاستراتيجية الهامة والتي بها فجوة غذائية قدرت بحوالي ٥٦% كمتوسط للفترة (١٩٩٥-٢٠١٤) كما يرتبط بمشكله الدراسة العديد من الخصائص منها الهيكل الحيازى الزراعي وطبيعة الانتاج الزراعي، والتي تحتم قيام المؤسسات التمويلية داخل المجتمع الريفي لاسيما البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وفروعة فى محافظات الجمهورية بتلبية المتطلبات الائتمانية لمختلف المشروعات الاستثمارية والزراعية ، كما يتطلب من المؤسسات البحث باستمرار عن مصادر تمويل منخفضة التكلفة مما يؤدي الي زيادة حجم التمويل في القطاع الزراعي بدرجة كبيرة، حتى تستطيع أن تقوم بدورها فى تحقيق التنمية الحقيقية داخل هذا القطاع .

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلي تحقيق هدفا رئيسيا يتمثل في تقليل الفجوة الغذائية المصرية من أهم السلع الغذائية وذلك من خلال تحقيق العديد من الأهداف الفرعية وهي دراسة الوضع الإنتاجي الراهن لمحصول القمح . دراسة الميزان الغذائي لمحصول القمح وتقدير الفجوة الغذائية . دراسة كفاءة الائتمان الزراعى في مصر من خلال التعرف علي هيكل تمويل واستثمارات البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي بالتركيز علي تمويل القمح. دور التمويل الزراعي في تقليل الفجوة الغِذائية ودراسة اهم العوامل المؤثرة علي كفاءة الاستثمار في مصر.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات :

اعتمدت الدراسة علي منهج التحليل الإقتصادى والإحصائى باستخدام طرق التحليل الوصفي والكمي مع الاستعانة ببعض الأساليب الرياضية مثل السلاسل الزمنية وتحليل الانحدار لاهم العومل المؤثرة، ولقد اعتمدت الدراسة على البيانات المنشورة وغير المنشورة وذلك من مصادرها الأولية من خلال البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي وفروعه بالمحافظات، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ونشرات الجهاز المصرفي والنشرات الاقتصادية. كما استندت الدراسة على البيانات الأولية من خلال دراسة الحالة لبنك التنمية الائتمان الزراعي في محافظة القليوبية وذلك لاستكمال متطلبات الدراسة لتحقيق اهداف الدراسة.

نتائج البحث ومناقشتها

أولا: تطور الإنتاج والاستهلاك والفجوة والواردات وتطور نصيب الفرد ونسبة الاكتفاء الذاتي للقمح في مصر:

يعتبر القمح من أهم المحاصيل الغذائية في مصر ويصنع منه الخبز وهو غذاء يومي أساسي لغالبية السكان، ويمد القمح الفرد في المتوسط بنحو ٣٤%، ٤٤%، ٨.٩% من جملة ما يحصل عليه الفرد في غذائه اليومي من سعرات حرارية وبروتين ودهن على التوالى. تولي الدولة أهمية كبيرة لزيادة الإنتاج القومي من القمح لتضيق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك منه إلى الحد الأمن منه مع تقليل وارداته، وتضمنت سياسة الدولة استنباط ونشر أصناف القمح الجديدة المرتفعة الإنتاجية، والقيام بالحملات القومية للنهوض بمحصول القمح عن طريق إرشاد المزارعين عن أفضل طرق الزراعة والخدمة وتوفير مستلزمات الإنتاج المحسنة من تقاوي منتقاة وآلات زراعية وأسمدة كيماوية ومبيدات حشرية، ورفع الأسعار المزرعية للقمح بحيث لا تقل عن أسعار القمح المستورد لتكون مجزية للمزارعين فيقبلون على زيادة مساحته والعناية بإنتاجية وزيادة إنتاجه، وقد تحققت في السنوات الأخيرة طفرة في إنتاج القمح وزادت إنتاجية ومساحة وإنتاج القمح زيادة كبيرة مكنت من ارتفاع معدل الاكتفاء الذاتي منه.

يشير الجدول (١) إلى الإنتاج المحلي والاستهلاك الكلي والفجوة والواردات ومتوسط نصيب الفرد ونسبة الاكتفاء الذاتي للقمح خلال فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠١٤)، حيث يتضح من الجدول أن الإنتاج المحلي لا يكفي الاستهلاك الكلي وبلغت الكمية المنتجة من القمح لمتوسط فترة الدراسة نحو ٧.٣١٩ مليون طن ، وبمتوسط استهلاك سنوي خلال الفترة قدر بنحو ١٣,٠٠ مليون طن سنويا ، وهو ما يعني أن متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي خلال الفترة بلغ حوالي ٥٦ %، وبلغ متوسط حجم الفجوة سنويا خلال الفترة نحو ٥.٧٤٢ مليون طن، وتم تغطية تلك الفجوة بنحو ٦,٨٦١ ألف طن واردات كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة، وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من القمح لمتوسط الفترة حوالي ١٨١ كيلو جرام.

١. تطور إنتاج القمح في مصر:

بدراسة بيانات الجدول رقم (١) عن تطور إنتاج القمح في مصر يتضح أن الحد الأدنى قد بلغ نحو ٥٠٨٠ الف طن عام ١٩٩٥، بينما بلغ الحد الأعلى نحو ٩٤٦٠ الف طن عام ٢٠١٣، وبدراسة الاتجاه الزمني العام يتضح من المعادلة رقم (١) بالجدول رقم (٢) أن هناك زيادة سنوية معنوية إحصائيا في الكمية المنتجة من القمح في مصر تقدر بنحو ٢١٢,١٦ ألف طن تمثل نحو ٢.٩% من متوسط الكمية المنتجة من القمح للفترة (١٩٩٥-٢٠١٤) والمقدر بنحو ٧,٣١٩ مليون طن ، هذا وقد بلغ معامل التحديد نحو ٠.٨٨٤ مما يعنى أن ٨٨,٤% من التغيرات فى الكمية المنتجة من القمح في مصر ترجع التغيرات التي يعكسها عامل الزمن.

٢. تطور استهلاك القمح في مصر:

بدراسة بيانات الجدول رقم (١) عن تطور استهلاك القمح في مصر يتضح أن الحد الأدنى قد بلغ نحو ١٠٥١٨ الف طن عام ١٩٩٧، بينما بلغ الحد الأعلى نحو ١٦٧٩١ الف طن عام ٢٠١٤، بينما يتبين من المعادلة رقم (٢) بالجدول رقم (٢) أن هناك زيادة سنوية معنوية إحصائيا في الكمية المستهلكة من القمح في مصر يقدر بنحو ٣٢٦,٦١ ألف طن يمثل نحو ٢,٥١ % من متوسط الكمية المستهلكة من القمح والمقدر بنحو ١٣,٠٠ مليون طن، هذا وقد بلغ معامل التحديد نحو ٠.٨٨٩ مما يعنى أن ٨٨.٩% من التغيرات فى الكمية المستهلكة من القمح في مصر ترجع الي التغيرات التي يعكسها عامل الزمن.

جدول (١) تطور الإنتاج والاستهلاك والفجوة الغذائية والواردات ومتوسط نصيب الفرد ونسبة الاكتفاء الذاتي من القمح في مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٤)

السنوات	الإنتاج بالألف طن	الاستهلاك بالألف طن	الفجوة	الواردات	متوسط نصيب الفرد	نسبة الاكتفاء الذاتي%
١٩٩٥	٥٠٨٠	١٠٥٨٠	٥٥٠٠	٥٩٩٢	١٧٦	٤٨,٠١
١٩٩٦	٥٧٣٥	١١٧٢٣	٥٩٨٨	٦٩٥٨	١٩٢.٨١	٤٨,٩٢
١٩٩٧	٥٨٤٩	١٠٥١٨	٤٦٦٩	٧١٧٩	١٧١.٠٢	٥٥,٦
١٩٩٨	٥٩٩٣	١١٣٤٤	٥٣٥١	٧٠٠٦	١٨١.٧٩	٥٢,٨٢
١٩٩٩	٦٢٢٦	١٠٦٩٢	٤٤٦٦	٥٩١٩	١٦٨.٩١	٥٨,٢٣
٢٠٠٠	٦٤٥٤	١١١٢٥	٤٦٧١	٦٦٠٢	١٧٢.٤٨	٥٨,٠١
٢٠٠١	٦٢٠٤	١١٨٢١	٥٦١٧	٦١١٨	١٧٩.٨	٥٢,٤٨
٢٠٠٢	٦٤٤٠	١١٦٢٨	٥١٨٨	٥٨٣١	١٧٢.٨	٥٥,٣٨
٢٠٠٣	٦٨٤٥	١٠٩٣٦	٤٠٩١	٦٤٠٠	١٥٩.٤	٦٢,٥٩
٢٠٠٤	٧١٧٧	١١٧٥٤	٤٥٧٧	٦٢٨٦	١٦٨.١٥	٦١,٠٦
٢٠٠٥	٨١٤١	١٣٣٥٣	٥٢١٢	٦٦٣٣	١٨٩.٤	٦٠,٩٦
٢٠٠٦	٨٢٧٤	١٣٦٥٩	٥٣٨٥	٦٨١١	١٨٩.٩٧	٦٠,٥٧
٢٠٠٧	٧٣٧٩	١٣٧٧٢	٦٣٩٣	٦٤٥٠	١٨٧.٢	٥٣,٥٧
٢٠٠٨	٧٩٧٧	١٣٧٤٣	٦٥٦٩	٧٣٨١	١٨٧.٦٩	٥٨,٠٤
٢٠٠٩	٨٥٢٣	١٤٥٩٢	٦٤٨٢	٦٨٣٣	١٩٧.٤٣	٥٨,٤١
٢٠١٠	٧١٦٩	١٤٨٩٦	٧٧٢٧	٦٤٢١	١٨٩.٢	٤٨,١٣
٢٠١١	٩٣٧١	١٥٠٠٠	٥٦٢٩	٩٧٨٧	١٨٦.٥	٦٢,٤٧
٢٠١٢	٨٧٩٥	١٥٤٠٠	٦٦٠٥	٨٢٤٧	١٨٣.٦	٥٧,١١
٢٠١٣	٩٤٦٠	١٦٦٧٨	٧٢١٨	٦٧٨٥	١٧٩.٥	٥٦,٧٢
٢٠١٤	٩٢٨٠	١٦٧٩١	٧٥١١	٧٥٧٩	١٨٩	٥٥,٢٧
المتوسط	٧٣١٩	١٣٠٠٠	٥٧٤٢	٦٨٦١	١٨١	٥٦

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات :-

- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، القاهرة، أعداد متفرقة.

جدول رقم (٢) معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور الإنتاج والاستهلاك وحجم الفجوة من كمية الواردات ومتوسط نصيب الفرد ونسبة الاكتفاء الذاتي من القمح خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٤)

م	البيان	المعادلات	متوسط الفترة	ر٢	معدل التغير السنوي %
١	الكمية المنتجة من القمح بالالف طن	ص ^ هـ 212.46 + 5087.73 = س هـ (١١.٧١) **	٧٣١٩	٠.٨٨٤	٢.٩٠
٢	الكمية المستهلكة من القمح بالالف طن	ص ^ هـ 326.61 +9570.85 = س هـ (١١.٩٩)**	١٣٠٠٠	٠.٨٨٩	٢.٥١
٣	حجم الفجوة الغذائية من القمح بالالف طن	ص ^ هـ 121.17 + 4470.21 = س هـ (٤.٠١) **	٥٧٤٢	٠.٤٧٢	٢.١١
٤	الواردات من القمح بالالف طن	ص ^ هـ 75.56 + 6067.49= س هـ (٢.٤٠) *	٦٨٦١	٠.٢٤٢	١.١٠
٥	متوسط نصيب الفرد من القمح بالكجم	ص ^ هـ 0.72 + 173.56 = س هـ (٢.٠٣) *	١٨١	٠.١٨٦	٠.٣٩٨
٦	نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح %	ص ^ هـ 0.251- 53.57 = س هـ (١.٥٠-)	٥٦	٠.١١٠	-

**: معنوي عند مستوى ٠.٠١ * : معنوي عند مستوى ٠.٠٥

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول رقم (١)

٣. تطور حجم الفجوة من القمح في مصر :

بدراسة بيانات الجدول رقم (١) عن تطور حجم الفجوة القمحية في مصر يتضح أن الحد الأدنى قد بلغ نحو ٤٠٩١ الف طن عام ٢٠٠٣، بينما بلغ الحد الأعلى نحو ٧٧٢٧ الف طن عام ٢٠١٠. كما يتبين من المعادلة رقم (٣) بالجدول رقم (٢) أن هناك زيادة سنويه معنوية إحصائيا في حجم الفجوة من القمح للفترة (١٩٩٥–٢٠١٤) تقدر بنحو ١٢١.١٧ الف طن تمثل نحو ٢,١١% من متوسط حجم الفجوة والمقدر بنحو ٥٧٤٢ الف طن هذا وقد بلغ معامل التحديد نحو ٠,٤٧٢ مما يعنى أن ٤٧,٢% من التغيرات فى حجم من الفجوة القمحية في مصر ترجع الي التغيرات التي يعكسها عامل الزمن.

٤. تطور كمية الواردات من القمح في مصر:

تشير بيانات الجدول رقم (١) عن تطور الواردات المصرية من القمح يتضح أن الحد الأدنى قد بلغ نحو ٥٨٣١ الف طن عام ٢٠٠٢، بينما بلغ الحد الأعلى نحو ٩٧٨٧ الف طن عام ٢٠١١، بينما يتضح من المعادلة رقم (٤) بالجدول رقم (٢) أن هناك زيادة سنويه معنوية إحصائيا في كمية الواردات المصرية من القمح للفترة (١٩٩٥-٢٠١٤) تقدر بنحو ٧٥,٥٦ الف طن تمثل نحو ١,١٠% من متوسط كمية الواردات المصرية من القمح والمقدر بنحو ٦٨٦١ الف طن، هذا وقد بلغ معامل التحديد نحو ٠,٢٤٢ مما يعنى أن ٢٤,٢% من التغيرات فى كمية الواردات المصرية من القمح ترجع الي التغيرات التي يعكسها عامل الزمن.

٥. تطور نصيب الفرد من القمح في مصر:

بدراسة بيانات الجدول رقم (١) عن تطور متوسط نصيب الفرد المصري من القمح يتضح أن الحد الأدنى قد بلغ نحو ١٥٩ كيلو جرام عام ٢٠٠٣، بينما بلغ الحد الأعلى نحو ١٩٧,٤٣ كيلو جرام عام ٢٠٠٩، بينما يتضح من المعادلة رقم (٥) بالجدول رقم (٢) أن هناك زيادة سنوية معنوية إحصائيا في متوسط نصيب الفرد المصري من القمح يقدر بنحو ٠,٧٢ كجم يمثل نحو ٠,٣٩٨% من متوسط نصيب الفرد المصري السنوي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٤) من القمح خلال فترة الدراسة والمقدر بنحو ١٨١ كجم، هذا وقد بلغ معامل التحديد نحو ٠,١٨٦ مما يعنى أن ١٨,٦ % من التغيرات في متوسط نصيب الفرد المصري من القمح ترجع لعامل الزمن.

٦. تطور نسبة الاكتفاء الذاتي من للقمح في مصر:

بدراسة بيانات الجدول رقم (١) عن تطور نسبة الاكتفاء الذاتي المصري من القمح يتضح أن الحد الأدنى قد بلغ نحو ٤٨,٠١ % عام ١٩٩٥، بينما بلغ الحد الأعلى نحو ٦٢.٤٧عام ٢٠١١، ويتبين من المعادلة رقم (٦) بالجدول رقم (٢) أن هناك زيادة سنوية غير معنوية إحصائيا في نسبة الاكتفاء الذاتي المصري من القمح يقدر بنحو ٠,٢٥١ أي أن التغيرات في نسبة الاكتفاء الذاتي المصري من القمح تدور حول المتوسط الحسابي.

٧. الاهمية النسبية لتطور قيمة القروض الإستثمارية الممنوحة لمحاصيل الدراسة من جمالي قروض الشتوي:

تشير بيانات الجدول (٣) الي الاهمية النسبية لتطور قيمة القروض الإستثمارية الممنوحة من بنك التنمية والإئتمان الزراعى لمحاصيل الدراسة من أجمالي قروض الشتوي خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١٤/٢٠١٥)، حيث أحتل محصول القمح المرتبة الاولي من بين محاصيل الدراسة .

جدول (٣) الاهمية النسبية لتطور قيمة القروض الإستثمارية الممنوحة من بنك التنمية والإئتمان الزراعى لمحاصيل الدراسة من أجمالي قروض الشتوي خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١٤/٢٠١٥) . (القيمة بالمليون جنيه)

السنوات	القروض الممنوحة للقمح	%	القروض الممنوحة للفول	%	القروض الممنوحة لبنجر السكر	%	القروض الممنوحة للبرسيم	%	أجمالي قروض الشتوي	% للقروض الممنوحة لمحاصيل الدراسة
2006/2007	1498.8	64.9	39.77	1.7	8.2	0.4	28.96	1.3	2309.3	68.3
2007/2008	1425.3	63.6	40.77	1.8	83.1	3.7	37.97	1.6	2241.4	70.7
2008/2009	1672.1	71.3	43.64	1.9	50.4	2.2	32.58	1.3	2343.8	76.7
2009/2010	1908.7	73.4	11.22	0.4	82.6	3.2	17.09	0.7	2598.8	77.7
2010/2011	1504.1	59.3	39.70	1.6	114.8	4.5	93.30	3.2	2537.8	68.6
2011/202	1822.9	63.0	23.08	0.8	106.5	3.7	38.03	1.5	2893.2	69
2012/2013	1702.1	66.0	17.55	0.7	63.0	2.4	28.22	0.9	2580.8	70
2013/2014	1915.1	60.5	17.69	0.6	72.5	2.3	30.74	0.9	3164.6	64.3
2014/2015	2050.6	59.2	14.12	0.4	92.8	2.7	147.70	5.5	3463.2	67.8
المتوسط	1722.2	64.2	27.51	1.0	74.9	2.8	50.5	1.9	2681.4	69.9

المصدر: البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعى، قطاع الائتمان، إدارة متابعة المنح والتحصيل، بيانات غير منشورة.
- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، قطاع الشئون الإقتصادية، نشرات الإقتصاد الزراعى،أعداد متفرقة.

حيث تراوحت الاهمية النسبية لمحصول القمح من حوالي ١٤٩٨,٨مليون جنيه تمثل نحو ٦٤,٩% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ الي حوالي ١٩٠٨,٧مليون جنيه تمثل نحو ٧٣,٤ عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ وبمتوسط لفترة الدراسة بلغ حوالي ١٧٢٢,٢ مليون حنيه يمثل نحو ٦٤,٢% من أجمالي القروض الممنوحة لقروض الشتوي والبالغة حوالي ٢٦٨١,٤ مليون جنيه. يليهما محصول بنجر السكر ثم البرسيم واخيرا محصول الفول البلدي ، كما تشير بيانات الجدول الي أجمالي الاهمية النسبية لمحاصيل الدراسة وهي (القمح – بنجر السكر– البرسيم– الفول البلدي) تبين أنها تراوحت ما بين حد أدني بلغ حوالي٣١١٤,٦ مليون جنيه تمثل نحو ٦٤.١٣% عام (٢٠١٤/٢٠١٣)، وحدا أعلي بلغ حوالي ٢٥٩٨,٨ مليون جنيه يمثل نحو ٧٧,٧ % وبمتوسط سنوي لفترة الدراسة بلغ حوالي ٢٦٨١,٤ مليون جنية يمثل نحو ٦٩,٩% لإجمالي محاصيل الدراسة بالعروة الشتوية.

المؤشرات الائتمانية والانتاجية والاقتصادية لمحصول القمح:

١- تطور القروض الممنوحة لمحصول القمح:

تشير بيانات الجدول (٣) الي أن قيمة القروض الممنوحة لمحصول القمح من البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦-٢٠١٥/٢٠١٤)، قد تراوحت ما بين حدين هما حدها الأدنى البالغ حوالى ١٤٢٥,٣٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٧ /٢٠٠٨، وحداً أقصى قدر بحوالي ٢٠٥٠,٦٥ مليون جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٤، بزيادة بلغت نحو ١٤٣,٩%، ١١٩,١% على التوالى عن الحد الأدنى ومتوسطها المقدر بحوالى ١٧٢٢,٢ مليون جنيه خلال فترة الدراسة. وبدراسة النموذج المقدر للإتجاه الزمنى العام للقيمة الجارية للقروض الإستثمارية الممنوحة من البنك لمحصول القمح خلال فترة الدراسة بالجدول (٤) معادلة (١)، تبين أنها تزيد سنوياً بحوالى ٦,٥٨ مليون جنيه يمثل نحو ٣,٥٣% من متوسط القيمة الجارية لإجمالى القروض الإستثمارية الممنوحة من البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى لمحصول القمح خلال فترة الدراسة، ويشير معامل التحديد البالغ حوالي ٠,٥٨٧ الي أن نحو ٥٨,٧% من التغيرات للقيمة الجارية لإجمالى القروض الإستثمارية الممنوحة من البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى لمحصول القمح خلال فترة الدراسة ترجع الي العوامل التي يعكسها عامل الزمن والباقي عوامل غير مقيسة بالدالة.

٢- تطور مساحة القمح المخدومة بالقروض من بنك التنمية والائتمان الزراعي:

تشير بيانات الجدول (٤) الي أن مساحة القمح المخدومة بالقروض من بنك التنمية والائتمان الزراعي خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦-٢٠١٥/٢٠١٤) ، قد تراوحت ما بين حدين هما حدها الأدنى البالغ حوالى ٤٩٦,٦ الف فدان عام ٢٠١٠ /٢٠١١، وحداً أقصى قدر بحوالي ٢٠٧٦,٥ الف فدان عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، بزيادة بلغت نحو ١٤٣,٩%، ١١٩,١% على التوالى عن الحد الأدنى ومتوسطها المقدر بحوالى ٨٤٦,٠٧ الف فدان خلال فترة الدراسة. وبدراسة النموذج المقدر للإتجاه الزمنى العام لمساحة القمح المخدومة بالقروض من بنك التنمية والائتمان الزراعي خلال فترة الدراسة بالجدول (٥) معادلة (٢)، وقد تبين أنها تزيد سنوياً بحوالى ٨٠,٢٣ الف فدان ولم يتأكد المعنوية للنموذج أي التغيرات في مساحة القمح المخدومة بالقروض من بنك التنمية والائتمان الزراعي تدور حول المتوسط الحسابي خلال فترة الدراسة.

٣- تطور قيمة القرض الفداني لمحصول القمح:

تشير بيانات الجدول (٤) الي أن قيمة القرض الفداني لمحصول القمح من البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦-٢٠١٥/٢٠١٤) ، قد تراوحت ما بين حدين هما حدها الأدنى البالغ حوالى ٦٨٦,٤١ جنيه/فدان عام ٢٠٠٧ /٢٠٠٨، وحداً أقصى قدر بحوالي ٣٦٢١,٦١ جنيه / فدان عام ٢٠١٥/٢٠١٤، بزيادة بلغت نحو ١٤٣,٩%، ١١٩,١% على التوالى عن الحد الأدنى ومتوسطها المقدر بحوالي ٢٥٠٩,٧٤ جنيه/فدان خلال فترة الدراسة. وبدراسة النموذج المقدر للإتجاه الزمنى العام قيمة القرض الفداني لمحصول القمح خلال فترة الدراسة بالجدول (٥) معادلة (٣)، وتبين أنها تزيد سنوياً بحوالى ٦,٥٨ جنيه يمثل نحو ٣,٥٣% من متوسط قيمة القرض الفداني لمحصول القمح الممنوح من البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى خلال فترة الدراسة ، ويشير معامل التحديد البالغ حوالي ٠,٤٣٣ الي أن نحو ٤٣,٣% من التغيرات لقيمة القرض الفداني لمحصول القمح خلال فترة الدراسة ترجع الي العوامل التي يعكسها عامل الزمن والباقي عوامل غير مقيسة بالدالة.

٤- تطور التكاليف الانتاجية لمحصول القمح

تشير بيانات الجدول (٤) الي أن التكاليف الانتاجية لمحصول القمح خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦-٢٠١٥/٢٠١٤) ، قد تراوحت ما بين حدين هما حدها الأدنى البالغ حوالى ٢٤٤٤ جنيه / فدان عام ٢٠٠٧ /٢٠٠٦، وحداً أقصى قدر بحوالي ٥٥٩٤ جنيه / فدان عام ٢٠١٥/٢٠١٤، بزيادة بلغت نحو ٢٩٣,٣% ، ١٤٤,٩٦% على التوالى عن الحد الأدنى ومتوسطها المقدر بحوالي ٤٠٩٩,٤٨ جنيه/فدان خلال فترة الدراسة. وبدراسة النموذج المقدر للإتجاه الزمنى العام لتطور التكاليف الانتاجية لمحصول القمح خلال فترة الدراسة بالجدول (٥) معادلة (٤)، وتبين أنها تزيد سنوياً بحوالى ٣٧٣,٧ جنيه يمثل نحو ٩,١٢% من متوسط التكاليف الانتاجية لمحصول القمح خلال فترة الدراسة ، ويشير معامل التحديد البالغ

حوالي ٠,٩٩ الي أن نحو ٩٩% من التغيرات التكاليف الانتاجية لمحصول القمح ترجع الي العوامل التي يعكسها عامل الزمن والباقي عوامل غير مقيسة بالدالة.

٥- تطور صافي العائد لمحصول القمح

تشير بيانات الجدول (٤) الي أن صافي العائد لمحصول القمح خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١٤/٢٠١٥)، قد تراوحت ما بين حدين هما حدها الأدنى البالغ حوالى ١٧٦٩ جنيه / فدان عام ٢٠٠٦ /٢٠٠٧، وحداً أقصى قدر بحوالي ٥١٨٩ جنيه / فدان عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، بزيادة بلغت نحو ٢٩٣,٣%، ١٤٤,٩٦% على التوالى عن الحد الأدنى.

ومتوسطها المقدر بحوالى ٢٥٠٩,٧٤ جنيه / فدان خلال فترة الدراسة. وبدراسة النموذج المقدر للإتجاه الزمنى العام لتطور صافي العائد لمحصول القمح خلال فترة الدراسة بالجدول (٥) معادلة (٤)، وتبين أنها تزيد سنوياً بحوالى ٣٧٣,٧ جنيه يمثل نحو ٩,١٢% من متوسط صافي العائد لمحصول القمح خلال فترة الدراسة، ويشير معامل التحديد البالغ حوالي ٠,٩٩ الي أن نحو ٩٩% من التغيرات لصافي العائد ترجع الي العوامل التي يعكسها عامل الزمن والباقي عوامل غير مقيسة بالدالة.

جدول (٤) تطور قيمة إجمالى القروض الإنتاجية والمساحة المخدومة والقروض الفدانية والتكاليف الإنتاجية الكلية لمحصول وصافي العائد ونسبة التغطية للقمح خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١٤/٢٠١٥)

السنوات	القروض الممنوحة بالمليون جنيه	المساحة المخدومة بالالف فدان	قيمة القرض الفداني بالجنيه	الإنتاجية الفدانية بالطن	التكاليف الكلية جنيه/ فدان	صافي العائد جنيه/ فدان	نسبة التغطية %
2006/2007	1498,76	818,57	1830,97	2,7	2444	1769	74,92
2007/2008	1425,33	2076,5	686,41	2,72	3145	5189	21,83
2008/2009	1672,07	709,96	2355,14	2,73	3459	2190	68,09
2009/2010	1908,72	649,73	2937,71	2,71	3680	1977	79,83
2010/2011	1504,12	496,6	3028,82	2,38	4069	3890	74,44
2011/202	1822,90	619,88	2940,73	2,7	4425	4358	66,46
2012/2013	1702,07	1162,6	1463,99	2,78	4808	4274	30,45
2013/2014	1915.13	514,51	3722,23	2,8	5271	4047	70,62
2014/2015	2050,65	566,23	3621,61	2,74	5594	4522	64,74
المتوسط	1722,20	846,07	2509,74	2,70	4099,48	3579,54	61,22

* نسبة التغطية = القرض الفدانى ÷ التكاليف الإنتاجية الفدانية،

المصدر: جمعت وحسبت من:

١. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الإقتصادية، نشرات الإقتصاد الزراعى،أعداد متفرقة،
٢. البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعى، الإدارة العامة للإحصاء وبحوث المعلومات، بيانات غير منشورة.

جدول (٥) معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور قيمة إجمالى القروض الإنتاجية والمساحة المخدومة والقروض الفدانية والتكاليف الإنتاجية الكلية وصافي العائد ونسبة التغطية للقمح خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١٤/٢٠١٥)

م	المتغيرات	المعادلة	المتوسط	ر٢	قيمة (ف)	معدل التغير السنوي%
١	أجمالي القروض بالمليون جنيه	ص ^ هـ60,58 +1417,9= س هـ (٣,١٥)**	١٧٢٢,٢	٠,٥٨٧	٩,٩٥	٣,٥٣
٢	المساحة المخدومة بالالف فدان	ص ^ هـ 1247,7-80,33 = س هـ (١,٢٨-)	٨٤٦,٠٧	٠,١٩	١,٦٥	-
٣	قيمة القرض الفداني بالجنيه فدان	ص ^ هـ 1302,2+241,5= س هـ (2,27)*	٢٥٠٩,٧	٠,٤٣٤	٥,١٦	٩,٦٢
٤	التكاليف الإنتاجية بالجنيه فدان	ص ^ هـ2230,96+373,7= س هـ (28,1)**	٤٠٩٩,٥	٠,٩٩	٧٨٨,٢	٩,١٢
٥	صافي العائد الفداني	ص ^ هـ 24017+235,5= س هـ (١,٥٨)	٣٥٧٩,٥	٠,٢٦	٢,٤٩	-
٦	نسبة التغطية	ص ^ هـ 59,85+0,283= س هـ (٠,١)	٦١,٢٢	٠,٠٠١	٠,٠٠٩	-

حيث أن: ص^ هـ: تشير إلى القيمة التقديرية لقيمة القروض بالمليون جنيه والقروض الفدانية بالجنيه والتكاليف الانتاجية وصافي العائد بالجنيه للفدان ونسبة التغطية في السنة هـ،

س: تشير إلى عامل الزمن، هـ تشير إلى السنوات: ١، ٢، ٣ ،،،،،،،،،،،،،،،، ٩،

** تشير إلى المعنوية عند مستوى ٠,٠١ & الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيمة " ت " المحسوبة، القيم أسفل المتغيرات عبارة عن قيمة (ت) المحسوبة المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول (٤)

٦- تطور نسبة التغطية لمحصول القمح

تشير بيانات الجدول (٤) الي أن تطور نسبة التغطية لمحصول القمح خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١٤/٢٠١٥) ، قد تراوحت ما بين حدين هما حدها الأدنى البالغ حوالى ٢١,٨٣ عام ٢٠٠٧ /٢٠٠٨، وحداً أقصى قدر بحوالي ٧٩,٨٣ عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، بزيادة بلغت نحو ٣٦٥,٧% ، ١٣٠,٤% على التوالى عن الحد الأدنى ومتوسطها المقدر بحوالى ٦١,٢٢ خلال فترة الدراسة. وبدراسة النموذج المقدر للإتجاه الزمنى العام لتطور نسبة التغطية لمحصول القمح خلال فترة الدراسة بالجدول (٥) معادلة (٦)، وتبين أنها تزيد سنوياً بحوالى ٠,٢٨٣ أي نسبة التغطية لمحصول القمح خلال فترة الدراسة تدور حول المتوسط الحسابي لفترة الدراسة.

١- الأهمية النسبية للمساحة المخدومة بالقروض الزراعية مقارنة بمساحات محصول القمح

تشير بيانات الجدول رقم (٦) الي الاهمية النسبية للمساحة المخدومة بالقروض الزراعية لمحصول القمح مقارنة بالمساحة الكلية لمحصول القمح ، تبين أنها قد تراوحت ما بين حد أدني بلغ نحو١٥.٢% عام (٢٠١٣/٢٠١٤)، وحد أعلي بلغ نحو ٧٦.٥% عام (٢٠٠٧/٢٠٠٨)، وبمتوسط قدر بنحو ٢٨% خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١٣/٢٠١٤)

جدول رقم (٦) الاهمية النسبية للمساحة المخدومة بالقروض الزراعية لمحاصيل القمح خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١٤/٢٠١٥)

السنوات	مساحة القمح بالالف فدان	المساحة المخدومة بالالف فدان	% للمساحة المخدومة بالقروض
2006/2007	3064	819	26.7
2007/2008	2716	2077	76.5
2008/2009	2920	710	24.3
2009/2010	3147	650	20.7
2010/2011	3001	497	16.6
2011/202	3048.6	620	20.3
2012/2013	3160.6	1163	36.8
2013/2014	3377.9	515	15.2
2014/2015	3393	566	16.7
المتوسط	3092	846	28

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات جداول الدراسة (٥)

أولا – القروض الممنوحة من بنك التنمية والائتمان الزراعي وفقا للزراعات العروة الشتوية بمحافظة القليوبية

تشير بيانات الجدول رقم (٧) الي تطور القروض الممنوحة من بنك التنمية والائتمان الزراعي وفقا للزراعات العروة الشتوية في محافظة القليوبية، حيث أمكن ترتيب الاهمية النسبية للقروض الممنوحة لمحاصيل العروة الشتوية، تبين أن محصول الفراولة يحتل المركز الاول من حيث القروض الممنوحة بالعروة الشتوية بقيمة قدرت بنحو ٢٤.٦٤٢ مليون جنيه تمثل نحو ٦٠.١٠% من أجمالي القروض الممنوحة بالعروة الشتوية والبالغة حوالي ٤١.٠ مليون جنيه .

جدول رقم (٧) تطور القروض الممنوحة من بنك التنمية والائتمان الزراعي وفقا للزراعات العروة الشتوية بمحافظة القليوبية لمتوسط الفترة (٢٠١٢/٢٠١١-٢٠١٥/٢٠١٤)

م	المحصول	المساحة المزروعة بالفدان	%	القيمة للقروض الممنوحة بالالف جنية	%
١	الفراولة	872.75	٢٢.٠١	24642	60.10
٢	القمح	1216.5	٣٠.٦٨	4763.25	11.62
٣	الخضار	112.75	٢.٨٤	207.75	0.51
٤	البطاطس	418.25	١٠.٥٥	4107.5	10.02
٥	الثوم	241.25	٦.٠٨	1104.75	2.69
٦	البرسيم	317.75	٨.٠١	802.75	1.96
٧	الطماطم	88	٢.٢٢	381	0.93
٨	الكرنب	2.5	٠.٠٦	12	0.03
٩	الموالح	695.5	١٧.٥٤	4982.5	12.15
	الأجمالي	3965	١٠٠.٠٠	41003.5	100.00

المصدر : بنك التنمية والائتمان الزراعي ، محافظات الوجة البحري، قطاع القليوبية ، ادارة الائتمان ، بيانات غير منشورة .

يلية في المركز الثاني والثالث والرابع محاصيل الموالح والقمح والبطاطس بقيمة قدرت بنحو ٤.٩٨٣، ٤.٧٦٣، ٤.١٠٨ مليون جنيه تمثل نحو ١٢,١٥ %، ١١,٦٢%، ١٠,٠٢% من أجمالي القروض الممنوحة خلال فترة الدراسة (٢٠١٢/٢٠١١-٢٠١٥/٢٠١٤)، بينما تأتي محاصيل الثوم والبرسيم والطماطم والخضار والكرنب بقيمة بلغت حوالي ١.١٠٥، ٠,٨٠٣، ٠.٣٨١، ٠,٢٠٨، ٠,١٢ مليون جنيه ، يمثلون أهمية نسبية قدرت بنحو ٢.٦٩%، ١.٩٦%، ٠.٩٣%، ٠.٥١%، ٠.٠٣% من أجمالي القروض الممنوحة خلال فترة الدراسة (٢٠١٢/٢٠١١-٢٠١٥/٢٠١٤). يتبين أن محصول القمح يأتي في المرتبة الثالثة من حيث الاهمية النسبية للقروض الممنوحة في العروة الشتوية بمحافظة القليوبية.

ويتبين من نتائج الدراسة ما يلي:-

أولا: أهم المشكلات الأساسية التي تواجهه بنك التنمية والائتمان الزراعي في الوقت الراهن تتمثل في:

١. عدم وجود كفاية تمويلية للزراع بسعر فائدة مناسب وبما يهى لهم ظروفاً ميسرة لانتاج محاصيلهم واعدادها للتسويق فى الوقت المناسب.
٢. انخفاض التمويل الذاتي لدي المزارعين وبخاصة الحيازات الصغيرة.
٣. ارتفاع أسعار الفائدة علي القروض الزراعية الممنوحة للمزارعين.
٤. تعدد وكثرة الضمانات المطلوبة من قبل البنك تجاه القروض الممنوحة للمزارعين.
٥. تعرض المزارعين الي السجن في حالة تعثر السداد.
٦. انخفاض قيمة القرض الممنوح وعدم كفايته للأداء العمليات الزراعية.
٧. عدم متابعة البنك للقروض الممنوحة للمزارعين للتاكد من استخدامها في المجال الزراعي.
٨. انخفاض المساحات المغطاة بالقروض الزراعية بالنسبة لاجمالي مساحة التركيب المحصولي .
٩. انحراف البنك عن أداء دورة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الزراعية بالريف المصري.

ثانيا: أهم المقترحات للنهوض بدور البنك لتحقيق التنمية الزراعية بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية بصفة عامة

- توفير القروض الزراعية النقدية والعينية من قبل البنك للمزارعين لاداء العمليات الزراعية .
- خفض اسعار الفائدة علي القروض الزراعية المختلفة وبخاصة القروض الاستثمارية.
- الاكتفاء بضمان المحصول للحصول علي القروض الزراعية بما يمكن الحيازات الصغيرة من الحصول علي القروض.
- تخفيض الاجراءات عند التعثر في السداد بمساعدة الزراع علي رفع قدراتهم علي السداد، مع جدولة الديون في حالة التعثر في السداد.
- زيادة قيمة القروض الاستثمارية الممنوحة بما يمكن من نجاح المشروعات الزراعية .
- زيادة عدد الفروع بالقري بما يمكن من الوصول بالسرعة الكافية للمزارعين .

أثر استخدام القروض الزراعية علي الإنتاج الكلي لمحاصيل الدراسة:

يؤثر في الإنتاج الزراعي مدي توافر القروض الزراعية للقيام بالعمليات الزراعية المختلفة، وبدارسة العلاقات الانحدارية بين القروض الزراعية المتاحة خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٤) والإنتاج الكلي لمحاصيل الدراسة وهي القمح والذرة الشامية والارز وقصب السكر وبنجر السكر والفول البلدي واللحوم الحمراء حيث يوجد ارتباط منطقي بين تلك العلاقة حيث تم وضع القروض الزراعية كتغير تابع والإنتاج الكلي من محاصيل الدراسة كمتغير مستقل وتبين من النتائج الاتي:

العلاقة بين القروض الزراعية والإنتاج الكلي لمحصول القمح:

تبين من دراسة العلاقة بين أجمالي القروض الزراعية كمتغير تابع والإنتاج الكلي لمحصول القمح كمتغير مستقل، بلغت قيمة معامل التحديد نحو ٠.٤٠٠ مما يعني أن ٤٠% من التغيرات في القروض الزراعية ترجع إلى التغير في العامل المستقل التي يشملها النموذج وهو الإنتاج الكلي لمحصول القمح وذلك خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٤)، وقدرت قيمة ف بنحو ٥.٢٤، تشير المعادلة رقم (١) الي وجود علاقة طردية ذات تاثير ايجابي بين الإنتاج الكلي لمحصول القمح كمتغير مستقل علي القروض الزراعية كمتغير تابع، وهذا ما يتفق والمنطق الاقتصادي ، فزيادة هذا المتغير وهو القمح المنتج بنسبة ١% يتطلب زيادة علي القروض الزراعية بنسبة ٠.٠٠١٢% وذلك خلال الفترة المشار إليها .

ص^هـ=٨.٣٩+ ٠.٠٠١٢ س هـ.....(١)

(٢.٢٩)*

ر٢= ٠.٤٠٠ ف = ٥.٢٤

الملخص

يعتبر التمويل أحد العناصر الأساسية التي تساعد علي إحداث التنمية فى كافة القطاعات والأنشطة، وفي قطاع الزراعة لا يقتصر دور التمويل علي تنمية القطاع الزراعي فقط بل يساهم ايضا في تنمية المجتمع وبالتالي رفع مستوى معيشة السكان ، كما يتسم القطاع الزراعي بتواضع الاستثمارات الموجهة إليه وهو ما يعد تحدياً يواجه القطاع الزراعي ويقف عائقاً في وجه تطوره على الرغم من أهمية القطاع الزراعي وقدرته على خلق فرص العمل. حيث تعتمد عملية تنمية وتطوير القطاع الزراعي على حجم ما يتوافر من الاستثمارات ورؤوس الأموال الممثلة في مصادر التمويل المختلفة والموجهة لهذا القطاع. تكمن مشكلة الدراسة في محدودية التمويل المقدم من بنك التنميه والائتمان الزراعي في تنميه الانتاج الزراعي المصري وبخاصة المقدم الي القمح كاحد المحاصيل الغذائية الاستراتيجية الهامة والتي بها فجوة غذائية قدرت بحوالي ٥٦% كمتوسط للفترة (١٩٩٥-٢٠١٤) تهدف الدراسة إلي تحقيق هدفا رئيسيا يتمثل في تقدير الفجوة الغذائية المصرية من محصول القمح . دراسة الميزان الغذائي لمحصول القمح وتقدير الفجوة الغذائية . دراسة كفاءة الائتمان الزراعى في مصر من خلال التعرف علي هيكل تمويل واستثمارات البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي بالتركيز علي تمويل القمح. أهمية التمويل الزراعي في تقليل الفجوة الِغذائية ودراسة اهم العوامل المؤثرة علي كفاءة الاستثمار في مصر.

اعتمدت الدراسة علي منهج التحليل الإقتصادى والإحصائى باستخدام طرق التحليل الوصفي والكمي، تشير النتائج إلى الإنتاج المحلي والاستهلاك الكلي والفجوة والواردات ومتوسط نصيب الفرد ونسبة الاكتفاء الذاتي للقمح خلال فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠١٤)، حيث يتضح أن الإنتاج المحلي لا يكفي الاستهلاك الكلي وبلغت الكمية المنتجة من القمح لمتوسط فترة الدراسة نحو ٧,٣١٩ مليون طن ، وبمتوسط استهلاك سنوي خلال الفترة قدر بنحو ١٣.٠٠ مليون طن سنويا ، وهو ما يعني أن متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي خلال الفترة بلغ حوالي ٥٦ % ، وبلغ متوسط حجم الفجوة سنويا خلال الفترة نحو ٥,٧٤٢ مليون طن، وتم تغطية تلك الفجوة بنحو ٦.٨٦١ ألف طن واردات كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة ، وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من القمح لمتوسط الفترة حوالي ١٨١ كيلو جرام . أحتل القمح المرتبة الاولي من بين محاصيل الدراسة حيث تراوحت الاهمية النسبية لمحصول القمح من حوالي ١٤٩٨.٨مليون جنيه تمثل نحو ٦٤,٩% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ الي حوالي ١٩٠٨,٧مليون جنيه تمثل نحو ٧٣.٤ عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ وبمتوسط لفترة الدراسة بلغ حوالي ١٧٢٢,٢ مليون حنيه يمثل نحو ٦٤,٢% من أجمالي القروض الممنوحة لقروض الشتوي والبالغة حوالي ٢٦٨١,٤ مليون جنيه، مساحة القمح المخدومة بالقروض من بنك التنمية والائتمان الزراعي خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦-٢٠١٥/٢٠١٤) ، قد تراوحت ما بين حدين هما حدها الأدنى البالغ حوالى ٤٩٦,٦ الف فدان عام ٢٠١٠ /٢٠١١، وحداً أقصى قدر بحوالي ٢٠٧٦,٥ الف فدان عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ، بزيادة بلغت نحو ١٤٣,٩%، ١١٩,١% على التوالى عن الحد الأدنى ومتوسطها المقدر بحوالى ٨٤٦,٠٧ الف فدان خلال فترة الدراسة. تطور نسبة التغطية لمحصول القمح خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦-٢٠١٥/٢٠١٤)، قد تراوحت ما بين حدين هما حدها الأدنى البالغ حوالى ٢١,٨٣ عام ٢٠٠٧ /٢٠٠٨، وحداً أقصى قدر بحوالي ٧٩,٨٣ عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ، بزيادة بلغت نحو ٣٦٥,٧% ، ١٣٠,٤% على التوالى عن الحد الأدنى ومتوسطها المقدر بحوالى ٦١,٢٢ خلال فترة الدراسة، الاهمية النسبية للمساحة المخدومة بالقروض الزراعية لمحصول القمح مقارنة بالمساحة الكلية لمحصول القمح ، تبين أنها قد تراوحت ما بين حد أدني بلغ نحو ١٥.٢% عام (٢٠١٤/٢٠١٣)، وحد أعلي بلغ نحو ٧٦.٥% عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧)، وبمتوسط قدر بنحو ٢٨% خلال الفترة (٢٠١٤/٢٠١٣-٢٠٠٧/٢٠٠٦) ، كما تبين أن محصول القمح ياتي في المرتبة الثالثة من حيث الاهمية النسبية للقروض الممنوحة في العروة الشتوية بمحافظة القليوبية. تبين من دراسة العلاقة بين أجمالي القروض الزراعية كمتغير تابع والإنتاج الكلي لمحصول القمح كمتغير مستقل، تبين وجود علاقة طردية ذات تاثير ايجابي بين الإنتاج الكلي لمحصول القمح كمتغير مستقل علي القروض الزراعية كمتغير تابع، وهذا ما يتفق والمنطق الاقتصادي ، وتم تحديد أهم المشكلات الأساسية التي تواجهه بنك التنمية والائتمان الزراعي في الوقت الراهن تتمثل في:- عدم وجود كفاية تمويلية للزراع بسعر فائدة مناسب وبما يهى لهم ظروفاً ميسرة لانتاج محاصيلهم واعدادها للتسويق فى الوقت المناسب. انخفاض التمويل الذاتي لدي المزارعين وبخاصة الحيازات الصغيرة. ارتفاع أسعار الفائدة علي القروض الزراعية الممنوحة للمزارعين، انخفاض قيمة القرض الممنوح وعدم كفايتة لاداء العمليات الزراعية ، عدم متابعة البنك للقروض الممنوحة للمزارعين للتاكد من استخدامها في المجال الزراعي . انخفاض المساحات الممغطاه بالقروض الزراعية بالنسبة لاجمالي مساحة التركيب المحصولي . وأهم المقترحات والتوصيات للنهوض بدور البنك لتحقيق التنمية الزراعية بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية بصفة عامة وهي توفير القروض الزراعية النقدية والعينية من قبل البنك للمزارعين لاداء العمليات الزراعية، خفض اسعار الفائدة علي القروض الزراعية المختلفة وبخاصة القروض الاستثمارية، الاكتفاء بضمان المحصول للحصول علي القروض الزراعية بما يمكن الحيازات الصغيرة من الحصول علي القروض. تخفيض الاجراءات عند التعثر في السداد بمساعدة الزراع علي رفع قدراتهم علي السداد، مع جدولة الديون في حالة التعثر في السداد. زيادة قيمة القروض الاستثمارية الممنوحة بما يمكن من نجاح المشروعات الزراعية . زيادة عدد الفروع بالقري بما يمكن من الوصول بالسرعة الكافية للمزارعين

المراجع

المراجع باللغة العربية:

١. أسماء إسماعيل عيد، "**دور بنك التنمية والائتمان فى التنمية الزراعية بجمهورية مصر العربية**"، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، ٢٠٠٥.

٢. أماني على محمد (دكتورة)، "**دراسة كفاءة الاستثمار فى القطاع الزراعى المصرى**"، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى، المجلد الثامن عشر، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠٠٨.

٣. جابر أحمد بسيوني، وآخرون، (دكاترة)، "**أثر تغيير السياسات الزراعية على دور البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى فى تمويل إنتاج أهم الحاصلات الحقلية فى مصر**"، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى، المجلد الرابع عشر، العدد الاول، مارس ٢٠٠٤.

٤. حسين محمد عبد السميع (دكتور) وآخرون، **تقييم أداء بنك التنمية والائتمان الزراعي من وجهه نظر الزراع في مركزي الدلنجات ووادي النطرون بمحافظة البحيرة**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الرابع والعشرون، العدد الرابع (ب)، ديسمبر ٢٠١٤.

٥. خالد أحمد إبراهيم أبو النور، (دكتور)، **كفاءة ومحددات الاستثمار الزراعي في جمهورية مصر العربية**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثاني، يونيو ٢٠١٤.

٦. **الهيئات والوزارات والمؤسسات:**

- البنك المركزي المصري
- البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي. قطاع التخطيط، إدارة البحوث الاقتصادية – التطور التاريخى لمصادر التمويل الزراعى فى مصر، ٢٠٠٣.
- وزارة التنمية الاقتصادية ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أعداد متفرقة.
- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة.
- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، نشرات تقدير الدخل الزراعى ، أعداد متفرقة.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقارير متابعة الاداء الاقتصادي والاجتماعي. أعداد متفرقة.

المراجع باللغة الانجليزية

1. Boussard, J.M ،.**Economic Aspects of Risk in Agriculture** ،Paper Prepared for the FAO/ FIAC Technical Subcommittee and Working Party on the Economy of Fertilizer Use, Roma, April, 1992.
2. Earl o. Heady, **Economics of Agricultural Production and Resource Use**, Prentice Hall , 1952
3. Earl O. Heady, Economics of Agriculture Production ond Resource Use, OP. Cit . , P. 44

Economic Impacts of the Agricultural Finance on Wheat gap In Egypt

Prof.Dr: Mohamed saied El-sheshtawy - Prof.Dr: Naglaa Mohamed waly
Prof. of Agricultural Economics Prof. of Agricultural Economics
Prof.Dr: Elsayed Hassan Gado Eman Ramadan Mohamed
Assistant Prof Of Agricultural Economics Assist. Lecturer of Agricultural Economics

Finance is one of the key elements that help to bring about development in all sectors and activities. In the agriculture sector, the role of finance is not limited to the agricultural sector development only, but also contributes to the development of society and thus raise the living standards of the population, as is the agricultural sector humbly investments against him, which is a challenge facing the agricultural sector and an obstacle in the face of development despite the importance of the agricultural sector and its ability to create jobs. Which relies development of the agricultural sector on the size of what is available from investments and capital represented at the various sources of funding directed to this sector process. Lies study the problem of the limited funding from the Development and Agricultural Credit Bank in the development of Egypt's agricultural production and in particular to the wheat as an important strategic food crops and that the food gap estimated at about 56% on average for the period (1995-2014) study aims to achieve a major goal is to estimate Egyptian food gap of the wheat crop. Study food balance for wheat and appreciation of the food gap.

The study of the efficiency of agricultural credit in Egypt by identifying the structure of financing and investments Principal Bank for Development and Agricultural Credit focusing on the financing of wheat. The importance of agricultural finance to reduce the food gap and the study of the most important factors affecting the efficiency of investment in Egypt.

The study adopted the approach of economic and statistical analysis using the methods of descriptive and quantitative analysis, the results indicate that domestic production and total consumption gap, imports and the average per capita and the percentage of self-sufficiency in wheat during the study period (1995-2014), where it is clear that domestic production is not enough total consumption amounted quantity produced of wheat for an average study period of about 7.319 million tons, and the average annual consumption during the period was estimated at 13 million tons per year, which means that the average self-sufficiency ratio during the period amounted to about 56%, the average size of the gap a year during the period 5.742 million tons, was cover that gap by about 6.861 tons and an annual average imports during the study period, and the average per capita wheat for an average period of about 181 kg.

Wheat was ranked first among the study crops where the relative importance of wheat ranged from about 1.4988 billion pounds, accounting for about 64.9% in 2006/2007 to about 1.9087 billion pounds, accounting for about 73.4 in 2009/2010 and an average study period of about 1.7222 billion melodic represents about 64.2 % of total loans granted to the winter of loans, amounting to about 2.6814 billion pounds, wheat area serviced loans from the development and agricultural credit Bank during the period (2006 / 2007-2014 / 2015), have ranged between two edged alone minimum of about 496.6 thousand acres in 2010/2011 and a maximum estimated at 2076.5 thousand acres in 2007/2008, an increase of approximately 143.9%, 119.1%, respectively, for the minimum and average estimated at 846.07 thousand acres during the study period.

The evolution of the coverage ratio for wheat during the period (2006 / 2007-2014 /2015), have ranged between two edged alone minimum of about 21.83 in 2007/2008, and a maximum estimated at 79.83 in 2009/2010, an increase of approximately 365.7%, 130.4%, respectively, for the minimum and average estimated at 61.22 during the study period, the relative importance of the agricultural area serviced loans for wheat compared with the total space of the wheat harvest, show that it has ranged from a minimum of about 15.2 % a year (2013/2014), and a high of about 76.5% a year (2007/2008), and an average of as much as about 28% during the period (2006 / 2007-2013 / 2014), also show that the wheat crop comes in third place in terms of importance relative to loans granted in Winter Lug Qaliubiya province.

A study the relationship between the total agricultural loans as the dependent variable and the total production of wheat crop as an independent variable, show a direct correlation with a positive impact of the total production of wheat crop independent variable on agricultural loans as a variable relationship continued, and this is consistent economic logic, have been identified the most fundamental problems that Tuahha development and agricultural credit Bank at the moment are: - the lack of adequacy of financing to farmers at a reasonable price, including interest and Leahy have conditions favorable for the production of crops and preparation for marketing in a timely manner.

I have low self-financing farmers, particularly smallholders. Higher interest rates for agricultural loans to farmers, given the low value of the loan and insufficient to perform agricultural operations, not to pursue the bank for loans granted to farmers to make sure their use in the agricultural field.

Low Almmgtah spaces agricultural loans for the total crop area of installation. The most important proposals and recommendations for the promotion of the role of the bank for agricultural development in particular

and economic development in general, which is the provision of agricultural cash and in-kind loans by the Bank for farmers to perform farming operations, reducing the interest rate on the prices of various agricultural loans, especially investment loans, sufficient to ensure the crop for agricultural loans to enable holdings small access to credit.

Reduction measures Stumble Upon payment with the help farmers to boost their capacity to repay, with a debt rescheduling in case of default in payment. Increase granted to enable the success of agricultural investment projects, the value of loans.

Increase the number of branches, including in villages can access fast enough for farmers.